وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي/ ماجستير إقتصاد

المحاضرة الرابعة عشر:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

يعني ان توليفات الدخل وسعر الفائدة علي يمين المنحني تعكس حالة عجز وتلك التي علي يسار المنحني ينتج عنها فائض في ميزان المدفوعات . وايضاً عند مستوي ثابت من سعر الفائدة التوازني يؤدي إنتقال المنحني لليمين إلي زيادة الدخل التوازني، والعكس صحيح . أما عند ثبات مستوي الدخل(وليكن عند مستوي التوظف الكامل) فإن إنتقال المنحني لليمين يؤدي إلي انخفاض سعر الفائدة التوازني ، والعكس صحيح .

وبالحصول علي منحني BOP أصبح من الممكن إفتراض توازن الميزان من خلال ما يعرف بنموذج Mundell – Fleming الذي يربط توازن الناتج الحقيقي أو الدخل في إقتصاد مغلق بتوازن ميزان المدفوعات في إقتصاد مفتوح وباستخدام كل من السياستين المالية والنقدية في التأثير علي نمو الناتج الحقيقي مع الأخذ بالحسبان طبيعة نظام أسعار الصرف السائدة ، الثابتة والمعومة للصرف الاجنبي [24].

ويفترض هذا النموذج الحرية التامة لانتقال رؤوس الأموال ، وإن العرض الإجمالي يتسم بمرونة تامة تجاه الطلب الكلي ، أي أن مستوي السعر ثابت في سوق المنتجات. وعند جمع المنحنيات LM و IS و BOP في شكل واحد نحصل علي الشكل التالي :

[24] د. هوشيار معروف , أصول التحليل الدولى , مصدر سابق , ص 344

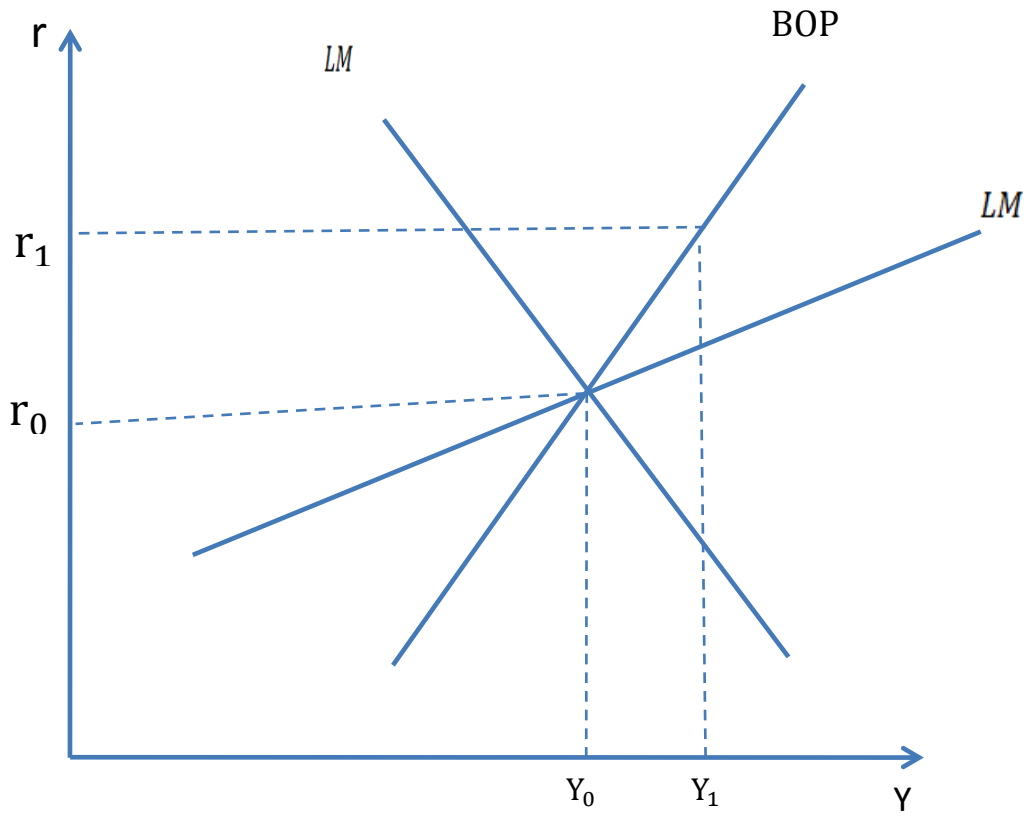

شكل رقم (7-2) التوازن الداخلي والخارجي (منحنى BOP)

ويلاحظ أنه عند تقاطع المنحنيات الثلاثة عند مستوي دخل (Y_0) وسعر فائدة (r_0) يتحقق التوازنان الداخلي والخارجي [25] .

فقدأصبح النموذج العام يسمح الآن بدراسة تأثير السياسة النقدية أو المالية على سعر الصرف و منه على المستويات الإقتصادية الكلية الحقيقية و النقدية ، بالإشتراك مع السياسة الجمركية أو التجارية بالطبع في علاج أي إختلال ينشأ في أسواق السلع والخدمات ، والنقود ، والصرف الأجنبي. إن واحدة من المزايا الكثيرة في هذا النموذج هي إدخال آثار تحركات رؤوس الأموال، بالكامل، وبيان تأثيرات إنتقالها على

[25] د. على توفيق الصادق وآخرون , سياسة الصرف في البلدان العربية , مصدر سابق , ص 62

المستوى الدولي بسبب تحركات أسعار الفائدة وأسعار الصرف. وهي إضافة جديدة أدرجت في نموذج التوازن العام بسبب إضافة منحني BP إليه .

10-7 دور البنك المركزي في تصحيح إختلال ميزان المدفوعات

يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز إذا ما كانت المدفوعات الخارجية تفوق المتحصلات الخارجية ، ويتم تسوية الفرق بينهما عن طريق تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل أو السحب من الأصول الأجنبية. أما إذا كانت الدولة تحصل على النقد الأجنبي عن طريق بيع النفط ، مثلاً، والذي يترتب عليه حقوق للدولة عند الأجانب ويتم تسجيلها في جانب المقبوضات من ميزان مدفوعاتها ، أي أن العملة الأجنبية لدى البنوك المحلية للدولة ماهي إلا حصيلة صادرات هذه الدولة إلى الخارج ، أما المعاملات التي تظهر بجانب المدفوعات للواردات في الميزان التجاري فهي تقلل من رصيد العملات الأجنبية في تلك الدولة.

وقد لعبت البنوك المركزية دوراً كبيراً في عمليات التحويل الخارجي بغض النظر عن القاعدة النقدية المتبعة إذ كانت لإحتياطاتها الأجنبية دوراً بارزاً في استيعاب الصدمات التي تعرضت لها فضلا عن أن هذه الاحتياطات خدمت كوسيلة لإنتظام أسعار الصرف. فعند حصول فائض في ميزان المدفوعات يتجمع لدى البنك المركزي الفائض من العملات الأجنبية والتي تستعمل لسد النقص الحاصل في تلك العملات ، في حالة ظهور عجز في ميزان المدفوعات فيما بعد. لأن العجز المستمر وبشكل تراكمي في ميزان المدفوعات يؤدي إلى استنزاف الموارد النقدية الأجنبية الاحتياطية ، وعليه يجب أن تحدد الأسباب الرئيسية لذلك الاختلال حتى يمكن معالجتها. إذ إن أي قوة تقود إلى زيادة الواردات أو تقليل الصادرات من السلع والخدمات من جانب آخر ستؤدي حتما إلى عدم التوازن. ويعد التضخم المحلي من أهم الأسباب الرئيسية

لإختلال ميزان المدفوعات إذ يؤدي الإرتفاع في مستوى أسعار السلع المحلية إلى تحويل الطلب المحلي إلى سلع بديلة مستوردة أرخص نسبيا من السلع المحلية ، فضلاً عن إن صادرات الدولة تصبح أغلى نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات ، وتحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدول المنافسة. وهذا يعني أن تفشي التضخم في الاقتصاد المحلي يؤدي إلى تشجيع الواردات ، وإعاقة الصادرات ، لذلك يجب على البنك المركزي أن يتخذ من الاجراءات ما يكفل لإزالة العجز في ميزان المدفوعات ومن بين تلك الإجراءات :

1- إتباع سياسة نقدية انكماشية، إذ يستطيع البنك المركزي من خلال تنفيذه لهذه السياسة أن يؤثر في حجم الطلب الكلي من خلال التحكم بتكلفة الائتمان ، أي أن على البنك المركزي إتباع سياسة النقود الغالية من خلال قيامه برفع سعر الخصم وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار الفائدة وتنخفض الاستثمارات تبعاً لذلك لأن تكلفة الإقراض أصبحت أكبر من ذي قبل.

2- تخفيض القيمة الخارجية للعملة : ويقصد به تقليل المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لعملة بلد ما أو تخفيض العملة القيادية التي قيمت على أساسها عملة ذلك البلد. وعادة ما يُلجأ إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة لإزالة العجز في ميزان المدفوعات إذ إن هذه التخفيض يعمل على تخفيض اسعار السلع المحلية بالنسبة للأجنبية. وهذا ما يشجع على زيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية (زيادة الصادرات) ومن جانب آخر فإن تخفيض قيمة العملة سوف يرفع سعر السلع والخدمات الأجنبية تجاه العملة الوطنية ، وهذا بدوره يقلل من الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية (تقليل الواردات). وعلى الرغم من إن تخفيض العملة قد يؤثر علي كافة بنود ميزان المدفوعات إلا إن الأثر الأكبر يقع على الحساب الجاري حيث يسهم هذا الأخير بالقسط الأكبر من المدفوعات الخارجية. وقد نادى بعض الاقتصاديين بتخفيض قيمة العملة في الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية لأن ذلك يمكنها من جذب الاستثمارات الخارجية للتمكن من

الخروج من أزمتها ، وهذا ما حث عليه البنك الدولي عند منح القروض للدول النامية فإنه يقوم غالبا بالضغط عليها للتقليل من قيمة عملاتها بغرض إنعاش الاقتصاد.

3- استخدام السياسة الإنتقائية: يحدث كثيرا أن تترك الدولة قوي السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات ، لما يعنيه هذا السماح بحدوث تغييرات في مستويات الأسعار والدخل القومي وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت سعر الصرف بهدف تحقيق إستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة ،وهي السياسة التي تعطيها الدولة الأولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي . لذلك يلجأ البنك إلي إستخدام سياسات إنتقائية بعضها مؤقت والآخر مستمر لعلاج بعض الإختلالات التي قد تستلزم التعامل معها بشكل متخصص عند ظهورها ، مع الإبقاء علي آليات تنفيذ متطلبات الإطار العام للسياسة النقدية علي ماهي عليه ، مثل الإبقاء علي سياسات منح الائتمان الداخلي ، سعري الخصم وإعادة الخصم ، علي ماهي عليه ، وهكذا.

11-7 تأثير الوحدة النقدية على القدرات الفعلية للبنوك المركزية الوطنية

تؤدي الوحدة النقدية بين بعض الدول إلي عدم الحيازة الكاملة للبنك المركزي للدولة العضو لممارسة سيادته المستقلة في مجال الإصدار النقدي أو التنفيذ أو الإشراف علي السياسة النقدية، أو درجة سيطرته عليها ، مثلما كانت قبل الانضمام إلي أي من تلك الاتحادات النقدية ، وذلك بهدف معالجة أي إختلال يطرأ علي ميزان مدفوعاتها ،عن طريق إستخدام موارد أو وسائل أفضل أو أقوي بعد الإنضمام . فلم تعد للبنوك المركزية الوطنية – بعد إنضمام الدولة – أي قدرات فعلية خاصة على :

1-إختيار الأدوات : لتحقيق معدلات أو إستخدام طرق تمويل أو إعادة تمويل البنوك المركزية المعتادة ، خاصة بالنسبة للأدوات الكمية مثل نسبة الإحتياطي القانوني علي سبيل المثال .

2-تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في مجالات التحكم بعرض النقود أو السياسة الإئتمانية أو تطهيره من بعض الآثار السلبية التي تنشأ من تغيرات أسعار الصرف .

3-احتكار الإصدار النقدي والتحرك المناسب حسب متطلبات التوسع أو الإنكماش في هذا الإصدار .

ويشكل هذا ضغوطاً داخلية ينشأ عنها عدم قدرة الدول الأعضاء على أداء سياسة نقدية مستقلة وقوية مثلما كانت قبل الإنضمام ، وقد يعني ذلك التنازل بعض الشيء عن السيادة الوطنية المرتبطة بتشكيل الوحدة الوطنية، خاصة بالنسبة للتضخم أو البطالة أو تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات .

وفي عام 1961 م ظهرت منطقة العملة المثلى ، كصورة أو صيغة من صيغ التكامل النقدي ، والتي يمكن تعريفها بأنها : منطقة إقتصادية يتم تكوينها بمجموعة من الدول التي تشترك في مجموعة من الخصائص وتستوفي مجموعة من الشروط التي تجعلها مؤهلة لكي تنشيء اتحاداً نقديًا فيما بينها وتصدر عملة موحدة تحل محل العملات القائمة ، ترتبط أسعار صرفها أو قيمتها ببعضها البعض إرتباطاً قوياً يجعلها تشكل في الواقع عملة واحدة ، وتحقق بالتالي فوائد إقتصادية متوقعة من الإنضمام إلي هذا الاتحاد مثل النمو الإقتصادي أو الحد من التضخم أو التعافي من الصدمات المشتركة أو تلك المتماثلة ، التي قد يتعرض لها الأعضاء . علماً بأن هذا الإرتباط يقوم علي أساس الإستفادة من مزايا كل من نظام أسعار الصرف الثابتة ونظام أسعار الصرف المرنة ، بحيث تكون أسعار الصرف بين عملات الأعضاء ثابتة ، وتكون هذه الأسعار مرنة فيما بين عملات الدول الأعضاء وبين عملات الآخرين . من مثل ذلك التعويم

المشترك لعملات السوق الأوروبية المشتركة تجاه العملات الأخرى من خارج السوق. ويتم تكوين هذا الإتحاد علي ثلاث مرتكزات أساسية ، وهي:

أ- مفهوم منطقة العملة والأساس الذي تقوم عليه الأمثلية ؛

ب- التكاليف والمكاسب المترتبة علي الإنضمام إلي الاتحاد النقدي ؛

ج- إدخال العوامل التي تساعد علي تخفيض تكاليف معالجة الإختلال في موازين المدفوعات من ضمن إجراءات الإنضمام إلي هذا الإتحاد.

وقد كشف روبرت ماندیل الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد 1999م والمتخصص في بناء نظرية الاتحادات النقدية (منطقة النظرية المثلى) عن أهم شروط نجاح منطقة العملة المثلى ، لأن الاتحاد النقدي الأوروبي كان لا يمثل منطقة عملة مثلى Optimum Currency Area بسبب عدم تحقق جوانب كبيرة من شروطها، وذلك عند مقارنته مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم عملة موحدة، فالاتحاد النقدي يتطلب عناصر أساسية متنوعة لا يمكن الاستغناء عنها ، يتم بموجبها الحكم علي مدي قابلية اقتصاد ما للانضمام إلي الاتحاد النقدي المنشود. هذه العناصر مثل : حرية الانفتاح على العالم الخارجي، وانتقال عناصر الإنتاج بدون قيود، وزيادة حرية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، والتشابه في السياسات المالية والنقدية، وتقارب مستويات الدخول والأسعار ومعدلات النمو، وتماثل هياكل الإنتاج، وكون الدول الأعضاء عرضة لصدمات مشتركة بشكل متماثل، وهي عبارة ، في الوقت نفسه، عن مؤثرات إيجابية لإنجاح عملية الانضمام إلي الاتحاد .

ولكن ما هي شروط منطقة العملة المثلى؟ تشير نظرية منطقة العملة المثلى ، والكتابات المتعددة في هذا المجال، إلى أن أهم هذه الشروط هي:

1. تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعني أنه عندما تتعرض منطقة العملة المثلي لضغوط انكماشية، فإن جميع الدول في المنطقة ستعاني من هذه الضغوط، وحينما

تتعرض المنطقة لضغوط تضخمية فإن جميع الدول الأعضاء ستواجه الضغوط نفسها وهكذا، حتى لا تكون هناك دولة تواجه كسادا، بينما هناك انتعاش اقتصادي في باقي الدول الأعضاء، على النحو الذي هو حادث اليوم بالنسبة لليونان. تماثل الدورات الاقتصادية في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي يعد شرطا مهما جدا لتمكين الاتحاد النقدي من أن يتبع سياسة نقدية موحدة بسهولة، حيث يسهل إحداث الاستقرار الاقتصادي المطلوب في الدول الأعضاء كافة، أما عدم تماثل الدورات الاقتصادية فسيجعل من السياسة النقدية الموحدة مشكلة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، حيث ستساعد بعض الدول، بينما تتعقد الأوضاع بالنسبة للبعض الآخر. على سبيل المثال إذا كانت دولة ما تواجه ضغوطا تضخمية، بينما يواجه باقي الدول الأعضاء ضغوطا انكماشية، فإن اتباع سياسة نقدية توسعية لمساعدة الجانب الأكبر من الأعضاء في الاتحاد النقدي سيترتب عليه الإضرار بالدولة التي تواجه ضغوطا تضخمية وسيرفع درجة تضخم اقتصادها. أما إذا كانت دولة ما تعاني ضغوطا انكماشية بينما تواجه باقي الدول الأعضاء ضغوطا تضخمية، فإن تقييد السياسة النقدية سيساعد الدول التي تواجه ضغوطا تضخمية، بينما يعقد الأوضاع في الدولة التي تواجه ضغوطا انكماشية، وهكذا.

2. أن تكون لدى الدول الأعضاء القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية من خلال مرونة عملية تحديد الأجور والأسعار، وذلك لتمكين الدول من تعديل الأسعار، بصفة خاصة الأجور في حالات الكساد أو الرواج بما يساعد على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها الأعضاء بسهولة، ولقد أثبتت أزمة اليونان أن جمود عملية تحديد الأجور أسهم في إضعاف قدرة اليونان على مواجهة ضغوط الكساد الذي تواجهه.

3. سهولة انتقال عناصر الإنتاج بصفة خاصة عنصر العمل، حتى تقل الضغوط على سوق العمل من خلال سهولة انتقال العمال إلى الخارج (في حالة الضغوط الانكماشية)، أو إلى الداخل (في حالة الضغوط التضخمية)، بما يسهل من امتصاص الدول الأعضاء للصدمات الاقتصادية.
4. تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، حيث لا تكون الدول الأعضاء متشابهة في هياكلها الاقتصادية بصفة خاصة هياكل الإنتاج.
5. ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء خصوصا في أوقات الأزمات، بما يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أي أزمة تلحق بالدول الأعضاء وتمكين هذه الدول من التكيف مع الأزمة من خلال التحويلات المالية التي تقدم إليها.

ورغم عدم وجود قواعد محددة يمكن من خلالها تحديد بدقة مجموعة الأقطار المؤهلة تماما لكي تكون ضمن مثل هذه المنطقة، إلا أن بعض الاقتصاديين قد حاول أن يفعل ذلك من خلال بعض المؤشرات العامة، وقد جاءت أول النظريات من Mundell عام 1961 و Mckinnon عام 1963 و Kennen عام 1969 ، الذين عُرفوا كرواد لهذه الدراسات.

ويبدو أن كلمة (مثلي Optimum) التي وردت في مساهمات هؤلاء تشير لديهم إلى ما يشار إليه في نظرية الرفاه Welfare Theory وهو استهداف تحقيق تعظيم في استقرار الأسعار والاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ، مع توازن ميزان المدفوعات.

فتذهب نظرية (منطقة العملة المثلى) إلى أن رفاهية السكان في هذه المنطقة هي دالة متزايدة في ثلاثة متغيرات هي :

أ. الدخل الحقيقي ؛

ب. استقرار الدخل الحقيقي ، أي استقرار المستوى العام للأسعار ؛

ج. استقلالية المنطقة في الاختيار بين هدفي البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي .

ويلخص Grubel آثار الرفاهية الناشئة عن تكوين منطقة العملة المثلي مشيرا إلى احتمال زيادة رفاهية سكان المنطقة بسبب الدخل الأكبر الناتج عن كفاءة أكبر في الانتاج بتخصيص رأس المال وتعظيم المنفعة الناشئة عن استعمال العملة الموحدة، على نطاق المنطقة والاقتصاد في تكاليف المعاملات ، كما يشير إلى إحتمال تحقق آثار سلبية على النشاط الاقتصادي نتيجة تكوين منطقة العملة بسبب القيود التي قد تفرضها العملة المشتركة على استعمال السياسة النقدية لمواجهة مشاكل البطالة الإقليمية ، مما قد ينتج عنه انخفاض في مستوى الرفاه في منطقة العملة من خلال تزايد عدم الاستقرار الاقتصادي.

أما الأثر الآخر لتكوين منطقة العملة على الرفاه فيعمل من خلال الاشتراط بأن الدول الاعضاء فيها لا تستطيع الاستمرار في متابعة أهداف مستقلة بالنسبة لكل من البطالة والتضخم، ومزج السياستين النقدية والمالية فيما يتعلق بهدف النمو الاقتصادي . وبحسب ما يعتقد فإنه لا يمكن عملياً تقدير أي من هذه الآثار بشكل دقيق ، وبالتالي فإن الأثر الصافي لتكوين أي منطقة عملة مثلي على رفاه سكانها هو أمر لا يمكن التحقق منه مسبقا.

من جهة أخري فقد عرف Mundell الأمثلية Optimality في إطار القدرة على استقرارا مستويات الاستخدام القومي والأسعار ، ثم عرف (الإقليم الاقتصادي Economic Region) بأنه منطقة عملة مثلى حين يظهر خصائص تقود إلي إزالة تلقائية للبطالة واختلال ميزان المدفوعات ، وتعني الإزالة التلقائية هذه عدم استعمال السياسات النقدية والمالية لاستعادة التوازن ، وقد أشار إلى أن تعديل سعر الصرف لن يكون ضروريا لإعادة التوازن الداخلي والخارجي إذا كانت عوامل الإنتاج قابلة للانتقال من عضو لآخر ، لذا فإنه يرى أن منطقة العملة المثلى هي إقليم Region تظهر فيه قابلية كبيرة لعوامل الإنتاج على الإنتقال داخليا وقابلية محدودة على الانتقال خارجيا High Internal

Factor Mobility and Low External Factor Mobility ، ويعني ذلك تدفق هذه العوامل من المناطق ذات التكلفة المنخفضة أو المردود القليل على المناطق ذات التكلفة العالية او المردود المرتفع ، مما يعني إمكانية منع حدوث مشاكل مدفوعات ناشئة عن الاختلافات الحدية في الزيادات في التكاليف والأسعار بين أعضاء منطقة العملة ، ويمكن بذلك اعتبار منطقة العملة هذه منطقة مثلى ، فتدفق العوامل يعتبر هنا بديلاً عن تعديل سعر الصرف – وهو التعديل الذي يعتبر ذاته بديلا عن تغيير مستويات الأجر الحقيقي للعمال نتيجة لتغير ظروف العرض والطلب . وهكذا يصل Mundell إلى استنتاج وهو : أن معيار منطقة العملة المثلى يؤكد على عوامل طويلة المدى كقابلية عوامل الإنتاج على الانتقال والحركة Factor Mobility ، فأي عضو يعمل على مبادلة حرة مع العضو المعني في كل من العمل ورأس المال هو جزء من منطقة عملة مثلى مع ذلك العضو.

أما Mckinnon فيذهب في نظريته حول (منطقة العملي المثلى) إلى أن الأخيرة يجب أن تشمل الإقتصادات المفتوحة Open Economies بدرجة كبيرة ، فهو لا يزال مثل Mundell يعرف (الأمثلية) في إطار قدرة المنطقة على تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي ، ويذهب إلى أن صفة (مثلى) Optimum قد استعملها لتصف منطقة عملة واحدة يمكن فيها استعمال السياستين النقدية والمالية وأسعار الصرف المرنة لتحقيق نفس الأهداف الثلاثة Mundell والتي قد تتضارب مع بعضها ، وهي : الحفاظ على الاستخدام الشامل ، وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار المستوى العام للأسعار داخل المنطقة ، ويؤكد Mckinnon بشكل خاص على الهدفين الأخيرين ، كما يتطلب الهدف الأخير (أي استقرار المستوى الداخلي للأسعار) عملة سائلة ذات قيمة مستقرة Stable تقريبا لضمان تخصيص كفؤ للموارد ، وقد عرف منطقة العملة الواحدة على أنها منطقة يعمل فيها نظام سعر صرف ثابت مع ضمان قابلية العملات على التحويل ، كما طور مفهوم (الأمثلية) على أساس أثر انفتاح الاقتصاد Openness of Economy أي نسبة السلع المتاجر بها إلى السلع غير قابلة للمتاجرة

Non-Tradable Goods ، وأثر ذلك على مسألة الملائمة بين التوازنين الداخلي والخارجي ، مؤكداً على الحاجة إلى استقرار تلك التي يمكن أن تدخل في التجارة الخارجية وتلك التي لا تدخل فيها بسبب تكاليف النقل ، مما يعني أخذ التكاليف الأخيرة بنظر الاعتبار ، وتعني السلع القابلة للمتاجرة بهاعلي سبيل المثال ما يلي:

أ- السلع القابلة للتصدير ، وهي السلع المنتجة محليا ويجرى تصديرها جزئيا .

ب- السلع القابلة للاستيراد وهي التي يجري في نفس الوقت إنتاجها محليا وكذلك استيرادها من الخارج.

فكلما زادت نسبة السلع القابلة للمتاجرة إلى تلك غير القابلة للمتاجرة ، زادت المنفعة من تكوين منطقة عملة مثلي أي كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً زادت منفعة منطقة العملة وقلت درجة الحاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي.

وكلما زادت السلع القابلة للاستيراد والتصدير إلى الاستهلاك المحلي الكلي ، زاد أثر تعديل سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلي . وكلما زادت نسبة السلع القابلة للمتاجرة إلى السلع غير القابلة للمتاجرة ، زادت إمكانية حدوث اختلال في مستوى الأسعار وقويت الحجة ضد أسعار الصرف المرنة.

ويرى Mckinnon أن تكامل العملة والسوق المالية يجب أن يتبع تدفق تجارة السلع أو تلك الدول التي هي شريكة رئيسية في التجارة مع بعضها يجب أن تتخذ نظام لها نظام سعر صرف ثابت واحد لأن التغير المستمر في سعر الصرف هو مكلف وغير كفؤ في ظل غياب الوهم النقدي – وذلك بين الدول الأعضاء المتكاملة مع بعضها ، و العكس صحيح ، فإن مجموعات الدول التي تقوم بينها علاقات تجارية محدودة يجب أن تعتمد بدرجة أكبر على أسعار صرف مرنة لتحقيق أي تعديل خارجي ، حيث تكون المرونات السعرية ذات العلاقات التجارية الخارجية الضئيلة لأنها لن تواجه دورات تجارية موحدة، ويسهل سعر الصرف العائم ذلك الاستقلال المنشود .

أما الخاصية التي تحدد منطقة العملة المثلى لدى Kennen فترتبط بمدى تنوع مزيج إنتاج الدولة العضو وعدد الأقاليم ذات الإنتاج الواحد التي يحتويها عضوِ واحد. ويقدم Kennen ثلاث حجج في هذه الصدد ، وهي:

1- إن الاقتصاد المتنوع بشكل جيد لن يتعرض لتغيرات في شروط تجارته بقدر ما يتعرض له الاقتصاد وحيد الإنتاج ، فكلما زاد تنوع إنتاج عضو ما خاصة في صادراته زاد استقلاله عن تقلبات التجارة الخارجية ، أي قلت آثار ذلك على مركز مدفوعاته واستقرار أسعاره وثبات دخله ، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الإيجابية لهذه التقلبات بالنسبة للسلع المختلفة والمتنوعة التي تنتجها الدولة العضو ، أما العضو ذو الإنتاج غير المتنوع فقد يحتاج إلى مرونة في أسعار الصرف بعكس العضو المتنوع الإنتاج والحجتان التاليتان تؤديان ذلك.

2- إن تعرض العضو المتنوع إلى انخفاض في الطلب على صادراته الرئيسية لن تؤدي إلى نشوء بطالة حادة كما يحدث للعضو ذي الإنتاج الواحد أو غير متنوع الإنتاج .

3- إن العلاقة بين الطلب الخارجي والطلب المحلي خاصة بين –الصادرات والاستثمار– ستكون أضعف في الاقتصاد المتنوع لذا فإن التغيرات في الاستخدام المحلي نتيجة لتغير الطلب الأجنبي لن تكون أكثر شدة نتيجة لتغيرات مقابلة في تكوين رأس المال المحلي.

وقد أشار بعض الاقتصاديين إلي أن صيغتي (الأمثلية) لدى كل من Kennen و Mckinnon قد تؤديان إلى نتائج متناقضة مع بعضها ، فأولا يدعي Mckinnon أنه كلما زاد انفتاح الاقتصادات كلما وجب عليها الحفاظ على أسعار صرف داخلية ثابتة وأسعار صرف خارجية مرنة ، ومع ذلك فإن تجمع الاقتصادات المفتوحة معاَ سيزيد من تنوعها ، ويقتضي أن يكون تنوعها على أساس معيار Kennen ، وأن تعمل علي الحفاظ على أسعار صرف ثابتة وليست متغيرة ، ثانيا أن العضو الذي ينتج مدى صغيراَ

من السلع قد ينغمر في تجارة خارجية واسعة ، وقد يتطلب ذلك أسعار صرف ثابتة في دولة وأسعار صرف مرنة في دولة أخري ولكن من جهة ثانية ، قد يعتمد عضوٍ ما على التجارة بدرجة أقل مما هو الحال بالنسبة للعضو الأقل تنوعا ، وفي هذه الحالة قد تقود النظريتان إلى نتائج متناقضة وتوصيات متعارضة.

لذا فقد تم تطوير أسلوباَ جديداَ يضع الإطار العام لتحديد منطقة العملة المثلى ، ويأخذ في اعتباره جميع العوامل المحددة لها ، محاولا تقييم جميع التكاليف والمنافع الناتجة عن المشاركة في منطقة العملة ، وذلك من وجهة نظر مصالح العضو أو الإقليم المشارك فيها ، وتبعاَ لهذا الاسلوب يجري تعريف منطقة العملة بالموازنة بين التكاليف والمنافع المختلفة للمساهمة في المنطقة ، وهذا ما فعله الاقتصادي الإنجليزي G.E. Wood الذي تعامل مع مناطق العملة ، لا على أساس مسألة (الأمثلية) وإنما على أساس تحليل المنافع والتكاليف، فيجب تبني منطقة العملة عندما تفوق منافعها تكاليفها .

ولقد سعت دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق هذه الشروط على أرض الواقع خلال السنوات الماضية نظراَ لأن معظم هذه الشروط تنطبق عليها ، ويمثل العمق والترابط والتشابه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني والتاريخي والجغرافي بين دول مجلس التعاون الخليجي عاملا هاما ومقوما أساسيا لنجاح التكامل النقدي وتحقيق مستقبل واعد لتلك الدول ، ورغم غياب الإمارات وعمان عن التكامل النقدي الخليجي إلا أن تكامل باقي الدول يعتبر خطوة مرحلية للتكامل النقدي يتوقع أن ينجم عنها اتجاه الإمارات وعمان نحو ذلك التوجه.

فالتكامل النقدي الخليجي سوف يجعل من دول الاتحاد النقدي لمجلس التعاون كتلة اقتصادية موحدة مما يعطيها فرصة أكبر في التفاوض مع شركائها الاقتصاديين، ويوحد من سياستها ويجنب الازدواجية في التعامل والهدر في الموارد، ويقلل من الحاجة للاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطيات الأجنبية. كما أن العملة الخليجية الموحدة سوف تمثل رمزا للوحدة الخليجية وتجنب الاقتصاد الخليجي الكثير من مشاكل

الأزمات النقدية، وتدفع التجارة والعمل البيني الخليجي، بل إن الفرصة متاحة لتحويل العملة الخليجية إلى عملة عالمية تستخدم كوسيلة للحساب ووسيط للتبادل بين دول العالم.

كما أن التكامل النقدي قد يفتح الباب لقيام سوق مالية خليجية موحدة تتسم بالعمق والسيولة وكبر الحجم. وفي الوقت نفسه يفتح المجال لاندماج واستحواذ الشركات الخليجية وعودة الأموال الخليجية والعربية المهاجرة ، مما سيكون له آثارا ايجابية على الاقتصاد وزيادة الناتج القومي لدول المجلس المشاركة في هذه الوحدة

فالعملة الموحدة ستؤدى إلى تشجيع المنافسة النقدية والمالية ومن ثم تطوير أعمال البنوك والجهاز المصرفي، والإسهام في اندماجها بصورة تواءم التطور العالمي من حيث جودة وسرعة خدماتها. لذلك فإن وجود البنك المركزي الخليجي سوف ينسق ويوحد إدارة السياسات النقدية في دول الاتحاد النقدي ، وهو ما يؤدي إلى استقرار سعر الصرف ومعدلات التضخم والبطالة، ويعزز من الشفافية والاستقرار . إن التكامل النقدي الخليجي يمثل تتويجا للحالة الاقتصادية والسياسية والثقافية المشتركة والمصير المشترك لدول الخليج العربي، ويفتح الباب لميلاد تكتل اقتصادي جديد على خارطة الاقتصاد العالمي بما يواكب التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية. وإذا كان التعارض في المصالح والمواقف موجود بين دول المجلس فإنه أمر طبيعي ، ولكن في الوقت نفسه ينبغي البحث عن حلول مرضية من أجل الوصول لموقف خليجي متكامل وموحد إقليميا ودوليا، وهنا تبدو أهمية الإرادة السياسية ، فنجاح التكامل النقدي الخليجي مرهون بتلك الإرادة، وتناسي الخلافات الجانبية والنظر لمصلحة دول المجلس عامة دون فئوية.

الفصل الثامن: الأسس النظرية للنمو الإقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي ذو أهمية بالغة في الارتفاع ، والإرتقاء ، بمستوى الناتج المحلي الإجمالي (أو الدخل) وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في أي دولة كانت ، لذلك يمكن إعتباره هدفاَ أساسيا للسياسة الإقتصادية، ولتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة ، والتي يمكن إستخدامها في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية بصفة عامة . ويعتبر النمو الاقتصادي أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لابد من الوقوف عليها، لذلك نتطرق إلي دراسته في محورين رئيسيين :

أولهما: معرفة ماهية النمو الاقتصادي ، وخصائصه ، ومحدداته ، ومعوقاته.

ثانيهما: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي.

1-8 تعريف النمو الاقتصادي

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل ، حيث تعتبر الزيادات المطردة في الدخل نمواَ اقتصاديَا في جميع الأحوال.
- كذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في "متوسط دخل الفرد" أو نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط ، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض . وهو يشير إلى الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن .
- ويعني النمو بالنسبة لمستوى الاقتصاد الوطني : بأنه حركة تصاعدية لبعض المحددات الاًقتصادية المحددة للناتج الوطني الخام التي تتدرج عبر الزمن، وهذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الإنتاج مثل : زيادة الاستثمار وتحقيق التقدم التقني وتأهيل الأيدي العاملة ، وزيادة كفاءتها ، والذي يسهم إجمالاَ في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. من خلال هذه التعاريف المختلفة نلاحظ أن هناك اختلاف جوهري بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية

لأن التنمية الاقتصادية مفهومها أكثر إتساعا و شمولا من مفهوم النمو الإقتصادي. وهي تشير إلى تلك العمليات التي يترتب عليها إحداث تغيير هيكلي وجذري في معظم هياكل الاقتصاد الوطني عن طريق قيام الدولة بتحديدها وتمويلها ، وعلى خلاف من ذلك فإن النمو الإقتصادي يركز فقط على التغير في مستوي وحجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد متمثلة في زيادة متوسط دخله ، والتي تزيد من رفاهيته .

- ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان وهذا يتطلب أن يكون $g(Y) > g(N)$ أما إذا لم يتحقق ذلك فقد يكون معناه أن متوسط نصيب الفرد سوف يظل ثابتاَ في حالة أن $g(Y) < g(N)$، أو أنه سوف ينخفض في حالة أن $g(Y) = g(N)$.
- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، أي تحقيق زيادة حقيقية في قدرة الأفراد على شراء السلع و الخدمات المختلفة . لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ، والذي يعني حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ، وفي القوة الشرائية للدخل النقدي ، وعدم التأثر بالتحركات التصاعدية للمستوي العام للأسعار .

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دول ما عن طريق المعادلة الآتية :

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (أو معدل التضخم)

- إن تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الإقتصادي، أي أنها لا تحدث

بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة ، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بالدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفت مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات. ذلك النمو يمكن اعتباره نمواَ عابراَ لا يلبث أن يزول.

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد من أن تكون مستقرة بمعنى أنها لا تتعرض للتقلبات الشديدة في معدلاتها من فترة زمنية لأخرى. وهناك طريقتان لقياس هذا النمو ، أولهما إجمالية تقيس معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ككتلة واحدة من السلع والخدمات ، وثانيهما تفصيلية تقيس معدل النمو في كل قطاع من القطاعات الإقتصادية ، ثم جمعها للتوصل إلي معدل النمو الحاصل في كل الدولة .

8-2 خصائص النمو الاقتصادي

- لايهتم النمو الإقتصادي بتوزيع عائدات النمو المتحققة ونصيب كل فرد منها ، أي أنه لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الإقتصادي بشكل محدد وصريح.
- النمو الإقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة ، خاصة في ضخ المزيد من الإستثمارات ، أو التخطيط له.
- التنمية الاقتصادية أوسع و أكثر شمولا من النمو الإقتصادي ، وتقوم أساساَ علي تدخل الدولة وتمويلها لعمليات التنمية في معظم القطاعات .

- النمو الإقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بإطراد.
- يؤدي النمو الإقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، و يتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر تنظيماَ و سهولة.
- النمو الإقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار للمجالات ذات العلاقة
- يلعب النمو الإقتصادي دوراَ بالغ الأهمية في المحافظة علي الأمن الوطني .

8-3 العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ومعوقاته

8-3-1 محددات النمو الإقتصادي

بصورة عامة هناك عناصر يستلزم توافرها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر سوف تلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار، وهي:

أ-كمية رأس المال المادي المتاحة

إن المزيد من الأدوات المعاونة في عمليات الإنتاج تميل إلي أن تؤدي إلي المزيد والمزيد من الناتج والسلع والخدمات ، وعلي ذلك أصبح الناتج للفرد ، من تراكم رأس المال مرتفعاَ ، إلي الحد الذي إعتبر في وقت ما ، أن رأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو . وعموماَ فطالما تتوافر لأي مجتمع فرص الإستثمار التي لم تكن مطروحة من قبل ، فإنه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق زيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة رصيده من رأس المال الحقيقي .

ومن أبرز الأمثلة على ذلك أثر رأس المال المادي في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة في غضون القرن الماضي ، فبالرغم من الكميات الضخمة من رأس المال المادي المستخدم في

تلك المرحلة من تطور الاقتصاد الأمريكي، إلا أن نسبة الناتج لرأس المال قد ظلت ثابتة ولم تتدهور، وبالمثل فلم يكن ثمة اتجاه تنازلي في معدل العائد علي رأس المال، مما يوحي بحقيقة بالغة الأهمية، وهي أن فرص الاستثمار قد توسعت بنفس سرعة توسع الاستثمار في السلع الرأسمالية.

ب- الابتكار والاختراع

إن المعرفة والابتكارات الجاديين يمكن أيضا أن يساهما وبدرجة ملحوظة في نمو الدخل القومي . وتتضح رؤية ذلك من خلال ملاحظة أن جزءاَ من موارد المجتمع الموجهة لإنتاج السلع الرأسمالية يكفي بالكاد لإحلال رأس المال عندما يتعرض للتقادم، و بالتالي فإن الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة الفنية، لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال ، وهنا فإن هذا النوع من الزيادة في الدخل يمكن أن يتحقق إما من خلال تقدم المعرفة الفنية داخل المجتمع وإما من خلال استيرادها من الخارج.

إن الدول الأقل تقدما يمكن أن تقوم بإحلال رأس المال القديم برأس المال الجديد وهذا ما يطلق عليه بالأساليب الفنية في الإنتاج التي كانت من قبل متبعة في الخارج، و لتي لم تتمكن هذه الدول من أن تستفيد منها بعد في تنمية اقتصادياتها، أما الدول الأكثر تقدما فإنه يتعين عليها أداء مهمة أصعب بكثير على ما يبدو، إذ ينبغي عليها تطوير الأساليب الفنية الجديدة عن طريق المضي في إجراء البحوث والدراسات بغية ابتكار أسليب أخرى أكثر تطوراَ ، ومع ذلك فالدليل القائم حاليا حول ما يسمى "بالفجوة التكنولوجية" إنما يوحي بأن هناك مجالا للابتكار والاختراع يتجاوز مجرد نقل الإنجازات الأجنبية في حقول التقنية إلي الدول النامية .

ج- نوعية رأس المال البشري

يعتبر عنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج المتناسقة ومن مداخلات العملية الإنتاجية، إلا أنه في حقيقة الأمر يختلف من نوع إلى أخر – من الميكانيكي الماهر إلى المهندس أو إلي الأستاذ– وذلك نظراَ لأن ما ينتجه أي منهم في وحدة زمن (ساعة مثلا) يحقق للمجتمع قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الآخرون.

فمن الملاحظ أن نوعية العمل ترتبط إيجابيا ببعض الأمور المهمة ومنها التحسينات في صحة السكان وطول أعمارهم، وهذه الأمور ، بطبيعة الحال، مرغوبة كأهداف في حد ذاتها، ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج والإنتاجية . ومن جهة ثانية فهي تحدد نوعية رأس المال البشري المتاح بمختلف مستوياته للارتقاء بالعمليات الإنتاجية ، كما أن كل الدراسات الجادة تشير إلى أن التعليم المتقدم أو التدريب الفني المتطور يعملان على زيادة الناتج الكلي بنفس القدر من الموارد المتاحة، مع زيادة متوسط ناتج (دخل) الفرد تبعا لذلك . بصفة عامة فكلما طالت فترة تعليم العامل أو تدريبه ، يصبح أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الجديدة و المتغيرة التي عادة ما ترافق عمليات النمو.

8-3-2 معوقات النمو الاقتصادي

هناك العديد من المعوقات نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

1-التعليم : لا جدال في أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية و التدريبية لقوة العمل. إن شخصا يستطيع القراءة و الكتابة و الحساب لا بد من أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب، كما أن مديراَ متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد والرقابة

على موجودات منشأته وسير العمل فيها، هو أكثر فاعلية بكثير – في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من مداخلات معينة– من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال

فمن الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافراَ من التعليم و التدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العملية.

وأياَ كان الأمر، فإن معظم الدراسات الجادة عن أوضاع الدول المتخلفة تحث على زيادة وليس نقص الإنفاق على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرًا للنمو.

2–الصحة : من الثابت تاريخياَ أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، ويكون الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع مقارنة عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه، كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف.

فالمكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة، لأنها تعمل في نفس الوقت على تخفيض معدلات الوفيات، و بالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان، وعلي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة، المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات، تجعل النمو الإقتصادي أكثر صعوبة.

3– حجم ونوعية الموارد الطبيعية: يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك لأن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو

أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها أو الاستفادة منها في عملية النمو .

لذلك فإن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية يعتبر وسيلة مهمة لدعم النمو، بل ومن المشاهد عمليا أن إمدادات أي بلد من الأرض و الموارد الطبيعية غالباَ ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في إستخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية ، غير أن المشاهد عمليا أيضا في بعض الحالات، أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقًا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي، و الأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة جيداَ عن معوقات النمو .

4-التكنولوجيا المتاحة : إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلا بد من أن يكون النمو أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية، وما ذلك إلا لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج و التوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا , وهنا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية و التقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة عند تحديد إمكانات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في الدول النامية ،لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب فني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره و التيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي وفاعليته في تقدم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحدودة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو.

كذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات، على مستوى عالي من الكفاءة المهنية و التدريب المهني والفني ، وعلى دراية تامة بكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج، حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير و الخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية ، غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض الدول ، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائقاً للنمو .

5-الأنظمة والإجراءات الحكومية : حيث يلاحظ في الكثير من الدول النامية سيطرة الأنظمة والإجراءات الحكومية علي مناخ الاستثمار والتنمية ، بشكل متزايد ، أو مبالغ فيه أو عقيم ،كما أنه مازال بعضها الذي ينظم النشاط الاقتصادي في حاجة إلي تحديث أو تطوير، ما يعني أن تركها بهذه الحالة سوف يؤدي الي إعاقة النمو الاقتصادي ، أو فشله .

8-4 نظريات النمو الاقتصادي

بداية نستعرض العناصر الرئيسية للنظريات الكلاسيكية في النمو كما يلي:

أ. **فلسفة الحرية الاقتصادية** : يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة وتسودها المنافسة الكاملة ، والبعد عن أي تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي

ب. **التكوين الرأسمالي هو أساس النمو**: ينظر جميع الكلاسيكيين علي التكوين الرأسمالي علي أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك اكدوا جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات لتتحول إلي استثمارات.